مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مساهمة التشريعات الأردنية في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

"خلال الفترة 2004م – 2015م"

سفيان صالح خلف و كمال الدين محمد عثمان
هيئة استثمار صلاح الدين – العراق
جامعة النيلين – كلية الدراسات الاقتصادية

المستخلص :

تناولت الدراسة دور التشريعات الاردنية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2004م – 2015م) من خلال دراسة تحليلية وصفية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن المملكة الأردنية الهاشمية على الرغم من تشريعها للعديد من القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسها للمؤسسات الخاصة به فإنها لم تستطع من جذب الاستثمار بالحجم المطلوب وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية الكثيرة التي تعاني منها مثل العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري ، والتضخم المستمر ، والنقص الكبير في الطاقة الكهربائية والمياة ، أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن بدأت بالتزايد من(65) مليون دولار عام (2004م) حتى وصلت هذه التدفقات إلى (3544) مليون دولار في عام (2006م) وهي أعلى قيمة لها طيلة فترة الدراسة، ويرجع سبب الارتفاع الكبير إلى الجهود الترويجية التي بذلتها مؤسسة تشجيع الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية وإجراءات تقليص مدة الموافقة والترخيص حتى وصلت إلى (14) يوماً، أما سبب انخفاضها وتذبذبها بعد عام (2006م) بسبب الأزمة المالية العالمية ، والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الأردن، من اهم توصيات الدراسة : الاستمرار بتشريع القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تعمل على تهيئة بيئة استثمارية ناجحة وقادرة على جذب اكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق تنمية اقتصادية .

ABSTRACT:

The study addressed the role of Jordanian legislation to increase the flow of foreign direct investment in Jordan during the period (2004-2015) through an analytical and descriptive study. The problem of the study stemmed from the fact that Jordan despite its legislation to many laws on foreign direct investment besides establishment of institutions related to it but had not been able to attract investment as anticipated due to several economic problems facing the country such as the deficit in both budget and the trade balance, as well as persistent inflation; besides a significant shortfall in electricity and water. The most important findings of the study indicated that foreign direct investment flows into Jordan began to rise from (65) million dollar in (2004) to (3544) million dollar in (2006), the highest value for the duration of the study, the reason for the huge rise may be attributed to the promotional efforts made by the investment promotion agency to attract foreign investments; besides efforts and actions to reduce the approval and licensing period, reaching (14) days. Alternatively, the reasons behind its fluctuations and declining after (2006) may be due to the global financial crisis, and the economic plight of Jordan. The most important recommendation of the study call for continuing to issue laws related

to foreign direct investment in order to provide a successful investment environment, which is able to attract more foreign direct investment and achieving economic development.

الكلمات المفتاحية : التشريعات والقوانين ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، المملكة الاردنية الهاشمية .

المقدمة:

قامت المملكة الأردنية منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي بسن العديد من التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار المحلي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص وبما يتناسب والأهداف المخططة لها من اجل دعم الاقتصاد الوطني، ورفده بالعملة الأجنبية ومن اجل تحقيق احد الشروط الأساسية للبيئة الاستثمارية الناجحة والقادرة على أن تجذب الاستثمارات المحلية وتستقطب اكبر حجم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية ، ولان أهمية الاستثمار تكمن في زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة المضيفة ونقل الخبرات التكنولوجية والفنية، وإيجاد فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن هنا جاء عنوان الدراسة ليتعرف على أهم ما تضمنته هذه القوانين من مزايا وإعفاءات وما هو حجم تدفق الاستثمار الأجنبي في الأردن .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما تتضمنه قوانين الاستثمار في الأردن من مزايا وإعفاءات قادرة على جذب اكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن والتي تعمل على تحقيق وفورات مالية للدولة ، وزيادة الطاقة الإنتاجية وتشغيل اليد العاملة ، ونقل التكنولوجيا للاقتصاد .

أهداف الدراسة:

التعرف على أهم المزايا والإعفاءات التي تضمنتها قوانين الاستثمار في الأردن، ومعرفة الحجم الحقيقي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي ، وعدد الدول المستثمرة داخل المملكة ومشاريعها ، والمنافع المتحققة من ذلك.

مشكلة الدراسة:

أن المملكة الأردنية قامت بتشريع وتعديل العديد من القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسها للمؤسسات الخاصة بة إلا إنها لم تستطع من الحصول على تدفقات الاستثمار بالحجم المطلوب وذلك بسبب المشاكل اقتصادية الكثيرة التي تعاني منها مثل العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري والتضخم المستمر والنقص الكبير في الطاقة الكهربائية والمياة.

فرضيات الدراسة:

أن توفير إطار تشريعي ناجح وملائم للاقتصاد الأردني من شأنه أن يعمل على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق تنمية اقتصادية في البلد .

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تناول الجوانب المهمة لقوانين الاستثمار في الأردن وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر فيها خلال الفترة 2015م – 2004م.

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر :

هناك تعريفات كثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من قبل المؤسسات ذات العلاقة أو المتخصصة بالاستثمار أو من قبل الباحثين الاقتصاديين المهتمين بشان الاستثمار الأجنبي المباشر، نبدأ بذكر ابرز تعريفات المؤسسات أو المنظمات اقتصادية الدولية:

أ/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات الطويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركه فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري.

ب/ مؤتمر التجارة و التنمية العالمي(UNCTA): :يعرفه بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به كيان (مؤسسة أو شركة أو حكومة) مقيم في اقتصاد معين (البلد الأم) في أصول المؤسسات (الشركات) التابعة أو المرتبطة أو الفروع المقيمة في اقتصاد البلد المضيف ويمكن أن يعكس درجة مهمة من سيطرة المستثمر الأجنبي على إدارة تلك الأصول.

ج/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) تعرفه بانه استثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة : زياد محمد ابو ليلي ، (2003م) :

أهم أهداف هذه الدراسة هي التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وكذلك التعرف على التركيب السلعي للمستوردات وتوزيعها الجغرافي، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الأردن .برزت مشكلة الدراسة من حلال سعي دول العالم الحثيث على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وانكباب العديد من الباحثين على دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المصدرة والدول المضيفة .وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومن أهمها: محدودية تأثير الحوافز المقدمة لتشجيع الاستثمار في الأردن، على الرغم من جهود الحكومة الأردنية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فلازال تدفق الاستثمار إليها محدودا، إضافة إلى أنه للاستقرار السياسي دور مهم في زياد الاستثمارات الأجنبية، حيث شهدت سنوات عدم الاستقرار السياسي القيمة السالبة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نفس الوقت الذي يكون فيه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن قليل إلا أن له تأثيرا ايجابيا، حيث تشير نتائج الاختبار القياسي إلى أن زيادة بنسبة واحد بالمائة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الإنتاج الإجمالي ب(0.036%).

دراسة: عبد الرزاق حمد حسين ، (2008م) :

كان هدف الدراسة هو تبيان الآثار المختلفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان عربية مختارة(مصر، ا لأردن، ليبيا) ، أما مشكلة الدراسة تتمثل في عدم كفاية الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في اغلب البلدان العربية، مما يضطرها إلى اللجوء إلى الموارد الأجنبية لسد الفجوة في الموارد المحلية وخصوصا الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، اما اهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها أن غالبية الدول العربية تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن الأمر الأكثر خطورة على اقتصادياتها هو أنها تعاني من توفر الفوائض المالية غير المستغلة بصورة جيدة، وهذا ما يدفعها إلى الخروج إلى الأسواق المالية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم . إضافة إلى تخبط الأنظمة التشريعية وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية المحلية ، وضعف الأسواق المالية، وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية.

دراسة : عميروش محند شلغوم ، (2012م) :

هدفت الدراسة إلى محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالتطرق إلى مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة إضافة إلى التطرق إلى مكونات المناخ الاستثماري وتأثيره على قرارات المستثمرين الأجانب مع التركيز على حالة الجزائر بصورة خاصة ،أما مشكلة الدراسة فقد كانت : أن الدول العربية ومنها الجزائر وضعت سياسات هدفت إلى الوصول إلى إجراءات سياسية واقتصادية وقانونية وتنظيمية صحيحة وفاعلة تعزز من عوامل جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، فما ما مدى فاعليتها وهل حققت الهدف المنشود ؟ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي : أن اشتداد المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة مخزونة وتدفقاته الواردة والصادرة وارتفاع مساهمته في تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي، على أنه مصدر أساسي في التمويل الدولي، وان الدول العربية لم تستفد من الطفرة الهائلة للاستثمار الأجنبي المباشر والجزائر بشكل خاص وذلك لضعف الارتقاء بسياسات تحسين مناخ الاستثمار . وأوصت الدراسة بتعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وتفعيل أداء الحكومات والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، إضافة إلى تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته.

الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر :

بهدف تحقيق وبناء بيئة استثمارية تستطيع أن تجذب الاستثمارات المحلية وتستقطب الاستثمارات الأجنبية ولأن أهمية الاستثمار هي زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة المضيفة ونقل الخبرات التكنولوجية والفنية اليها ، فقد قامت الأردن بسن العديد من التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار المحلي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص بما يتناسب والأهداف المخططة لها من اجل دعم الاقتصاد الوطني، ورفده بالعملة الأجنبية، وإيجاد فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ولذلك تم تشريع الكثير من القوانين لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي منذ بداية الخمسينيات،من اجل مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي، ومن أهم هذه القوانين والتشريعات(تقارير مؤسسة تشجيع الاستثمار2004م – 1995م)

1- قانون تشجيع الاستثمار وتوجيه الصناعة رقم (27) لسنة 1955م .
2- قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم (28) لسنة 1958م.
3- قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1967م.
4- قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (53) لسنة 1973م.
5- قانون تشجيع الاستثمار رقم (11) لسنة 1987م.
6- القوانين المعدلة لقانون رقم (53) لسنة 1995م.
7- قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995م.
8- قانون تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (27) لسنة 1995م.
9- قانون تشجيع الاستثمارات غير الأردنية رقم (39) لسنة 1997م.
10- قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (68) لسنة 2003م.
11- قانون الاستثمار رقم(30) لسنة 2014م.

تضمنت بعض القوانين أعلاه عدداً كبيراً من الإعفاءات والامتيازات للمستثمرين بهدف توفير المناخ الاستثماري الملائم في الأردن دون عوائق ، ومن هذه التسهيلات إعفاءات ضريبية وجمركية، تخص الدخل والأرباح، وضرائب الخدمة الاجتماعية،

والأبنية والأراضي، وحوافز تتعلق بتحويل رأس المال، والرواتب، والأجور للعاملين الأجانب، وعوائد رأس المال، ولكن بعض هذه القوانين وخاصة رقم (123456) لم تلبي حاجة المستثمرين إلا بشكل محدود ولم تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وكان لابد من تشريع قانون جديد يلبي حاجات المستثمرين المحليين، ويكون له الأثر الايجابي في جذب الاستثمار الأجنبي، وبناء عليه تم سن قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة(1995م) وبموجب هذا القانون تم تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار وبدأ منحها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وأداري، وكان الهدف من تأسيسها تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية وتبسيط إجراءات التسجيل ومنح التراخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها وكذلك منح الحوافز الضريبية والجمركية، والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها ، وتوفير البيانات للمستثمرين وتقديم المشورة ووضع برامج الترويج للاستثمار المحلي والأجنبي في الأردن (ظاهر شاهر القشي،2007م) .

وكذلك تم تشريع قانون تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (27) لسنة (1995م)، لمعالجة نقاط الضعف التي عانت منها القوانين السابقة، حيث أعطى القانون الجديد إعفاءات جمركية وضريبية أكبر ولمدد زمنية أطول، كذلك أجاز للمستثمر حق تملك المشروع وإدارته بالشكل الذي يريد دون قيد أو شرط ، وجاء بعده قانون تشجيع الاستثمارات غير الأردنية الذي أجاز للمستثمر الأجنبي أن يملك المشروع بشكل كامل أو اقل باستثناء بعض القطاعات مثل قطاع النقل والمقاولات والتجارة والبنوك والتأمين والمنتوجات الزراعية والتعدين والاتصالات وكذلك الاستثمار في المحافظ المالية في سوق عمان المالي وغيرها(حازم بدر الخطيب،2002م).

وفي عام (2003م) صدر القانون المؤقت رقم (68) حيث كان من أهم ما تضمنه هذا القانون: إعطاء الحق لأي شخص غير أردني أن يستثمر في المملكة من خلال المشاركة أو المساهمة على شرط أن تحدد القطاعات، والنسبة التي يحق للمستثمر غير الأردني المساهمة أو المشاركة في حدودها، كذلك يعامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، وللمستثمر غير الأردني الحق في إخراج رأسماله الذي أدخله إلى المملكةلأغراض الاستثمار، وغيرها من الإعفاءات والمزايا التي تضمنها القانون، ولاهتمام المملكة الأردنية بالاستثمار ولإنجاح البيئة الاستثمارية فقد قامت بتشريع قانون الاستثمار رقم(30) لسنة (2014م) الذي ضم العديد من المزايا والحوافز التي تمنح للمستثمر داخل المناطق التنموية وكذلك المناطق الحرة وخارجها، ومن الخطوات المهمة التي جاء بها هذا القانون الجديد هي دمج المناطق الحرة والمناطق التنموية والمدن الصناعية ومؤسسة تشجيع الاستثمار إضافة إلى الجزء المتعلق بإنشاء المراكز التجارية ومكاتب التمثيل وإقامة المعارض وجعلها كلها ضمن هيئة واحدة تسمى "هيئة الاستثمار" وبحسب القانون يكون مقر الهيئة في عمان ولها إنشاء مكاتب داخل المملكة أو خارجها وترتبط الهيئة برئيس الوزراء، وتهدف هذه الهيئة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيعها والترويج لها وضمان استمرارية المناخ الاستثماري الجاذب وتنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية الأردنية وتنظيمها وزيادة الصادرات (أكرم كرمول،2014م)،

ومن الجوانب الجديدة والمهمة أيضاً في هذا القانون في المادة (15و16) هو إنشاء أو تأسيس النافذة الاستثمارية الموحدة والهدف من وجودها هو منح التراخيص للأنشطة الاقتصادي في المملكة في مكان واحد، وتسهيل الإجراءات، والإجابة على جميع أسئلة واستفسارات المستثمرين بشتى الطرق والوسائل مثل الطرق الالكترونية وغيرها ، وتضم النافذة مفوضين منتدبين عن كافة الجهات المتعلقة بترخيص المشاريع في المملكة، ويتمتعون بالصلاحيات اللازمة لمنح التراخيص الاستثمارية، كذلك نص القانون على وجوب إعداد دليل للترخيص يتم من خلاله معرفة الشروط المطلوبة والإجراءات والمتطلبات وكذلك المدد القانونية لإصدار الرخص، ويكون هذا الدليل موجود على الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة، وهذا يجعل المستثمر يحصل

على المعلومات التي يحتاجها وما مطلوب منه بكل سهوله وبأسرع وقت ممكن، كما تم مراعاة مصالح المستثمر بصورة ممتازة من خلال إلزام الجهات الحكومية الموافقة على طلبة المستثمر خلال مدة لا تزيد على (30) يوم بعد استكمال المستثمر للمتطلبات القانونية كما أعطى الحق للمستثمر للاعتراض على أي قرار بخصوص الرخص ضمن مدد قانونية محددة ، بالإضافة إلى ذلك أعطى الإقامة حتى لعائلة المستثمر، ومنح القانون المستثمر الأجنبي الحق بالاستثمار بالمناطق التنموية والحرة دون تقييد شرط وجود شريك أردني معه كما في المادة (10)، ويمكن للمستثمر في حال حصول خلاف أو نزاع مع الجهات الحكومية بخصوص استثماراته بتسوية تلك النزاعات ودياً أو من خلال المحاكم الأردنية أو اللجوء للتحكيم(غرفة تجارة عمان،2014م).

وأيضاً يحق للمستثمر غير الأردني إخراج كلاً من رأس المال الأجنبي أو بعضه بعملة قابلة للتحويل وفقاً للتشريعات النافذة وتحويل ما تأتى له من عوائد وأرباح استثماره إلى خارج المملكة إضافة إلى تصفية استثماره أو بيع نشاطه، وإعطاء حوافز وإعفاءات ضريبية للمنشات العاملة داخل المناطق التنموية والحرة خصوصاً للمنشات الصناعية تصل إلى الصفر من ضريبة المبيعات والى (5%) من ضريبة الدخل، ونسبة الصفر من ضريبة الدخل على أرباح الصادرات، وفي المادة (5) أعطى القانون حوافز وإعفاءات خارج المناطق التنموية ومن أهمها منح الاستثمارات العاملة في المناطق الجغرافية الأقل نمواً تخفيضاً من ضريبة الدخل بما لا يقل عن (30%)(غرفة صناعة الأردن ،2016م) . وفي الفصل الثاني من المادة (14) من اجل تشجيع الاستثمار في داخل المناطق الحرة فقد أعطى قانون الاستثمار للمؤسسات المسجلة والتي تمارس نشاطاً اقتصادياً فيها الإعفاءات والحوافز التالية (غرفة تجارة عمان، 2014م):

أ- الإعفاء من ضريبة الدخل عن الأرباح المتأتية من الأنشطة التالية:

1- تصدير السلع أو الخدمات خارج المملكة.

2 – تجارة الترانزيت.

3- البيع أو التنازل عن السلع داخل حدود المناطق الحرة.

4 – تقديم الخدمات وتوريدها داخل المنطقة الحرة.

ب- الإعفاء من ضريبة الدخل عن رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة

ج- الإعفاء من الرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على البضائع المصدرة من المنطقة الحرة لغير السوق المحلي وعلى البضائع المستوردة إليها بما في ذلك المواد والمعدات والآلات والتجهيزات ومواد البناء الداخلة في بناء وإنشاء، وتجهيز وتأثيث جميع أنواع المشاريع التي يتم أقامتها من هذه المؤسسة في المنطقة الحرة وقطع الغيار اللازمة لصيانتها المستمرة ولا يشمل الإعفاء بدل الخدمات.

د- إعفاء الأبنية والإنشاءات المقامة في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي ومن عوائد التعبيد والتنظيم والتحسين.

هـ- السماح لها بتحويل العملات الأجنبية والأرباح الناشئة عنها من المنطقة الحرة وفق أحكام التشريعات النافذة

و- إخراج الآلات والمعدات والمواد والسلع والتجهيزات اللازمة لإقامة أي مشروع فيها وتشغيله أو توسعته والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة وفق أحكام التشريعات النافذة.

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إلاردن :

باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تعزيز الاقتصاد الأردني بالعملات الأجنبية ويساعد على سد الفجوة بين الصادرات والاستيرادات، ويعمل كذلك على اكتساب الخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا المتطورة وإيماناً من المملكة بان الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الإمام ولا يترتب علية أي أعباء اقتصادية، فقد عمدت المملكة الأردنية الهاشمية إلى بناء بيئة استثمارية ناجحة ومتطورة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية من خلال توفير الاستقرار السياسي والأمني بالدرجة الأولى والتي تعتبر من العناصر المهمة في البيئة الاستثمارية، حيث كان لها الأثر الايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن، ثم عملت على تحقيق إطار مؤسسي وتشريعي حيث تم سن وتعديل أكثر من(200) قانون وتشريع، وإمام هذه التشريعات تم إنشاء واستحداث المؤسسات المطلوبة والمساندة للاستثمار ومن هذه المؤسسات الغرف التجارية والصناعية ومؤسسات دعم التجارة الخارجية والمؤسسات المالية مثل البنوك وسوق الأوراق المالية والاتحادات الصناعية المختلفة، ودائرة الإحصاء المركزية، والمناطق التنموية والحرة، ووزارة الاقتصاد والتجارة وهيئة تشجيع الاستثمار وهيئة الاستثمار، بالإضافة إلى أنها عملت أيضاً على تطوير وسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية (محمد طاقة وآخرون، 2008م).

جدول رقم (1) : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

السنة / المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل(مليون دولار)	65	1532	3544	2622	2826	2413	1651	1469	1513.10	1804.51	2009.44	1274.79
مخزون الاستثمار الأجنبي الداخل(مليون دولار)	8 316	13 229	12 713	19 013	20 406	20 761	21 899	23 368	24 775	26 668	28 734	30 629
الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	72.9	105.1	84.4	111.1	92.9	87.2	82.9	81.1	80.5	80.1	81.0	81.5
الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال	27.6	53	85.1	42.7	45.12	37.9	24.6	21.1	23.8	27.9	28.6	22.1

الثابت(%) مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	0.13	0.095	0.11	0.089	0.10	O.114	0.120	0.123	0.125	0.125	0.124	0.124

- UNCTAD، INVESTMENT COUNTRY PROFILES JORDAN U.N، New York and Geneva، 2013، p 4.
- UNCTAD، INVESTMENT COUNTRY PROFILES JORDAN: Investment and New Industrial Policies U.N، New York and Geneva، 2018، p 4.
- UNCTAD، (World Investment Report Global Value Chains: Investment and Trade for Development) U.N، New York and Geneva ، 2013، p 219.
- UNCTAD(FDI inflows as the proportion of total fixed capital formation، 1990-2016) U.N، New York and Geneva ، 1990-2016.
- UNCTAD(FDI inflows as a percentage of gross domestic product، 1990-2015) U.N، New York and Geneva ، 1990-2015.

فمن خلال الجدول (1) الذي يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال الفترة 2004م – 2015م يتبين ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن من (65) مليون دولار عام (2004) الذي يمثل (72.9) من الناتج المحلي الإجمالي و(27.6) إلى تكوين رأس المال الثابت حتى وصلت هذه التدفقات إلى (3544) مليون دولار في عام (2006م) وهي أعلى قيمة لها طيلة فترة الدراسة، بفارق كبير عن عام (2004م) بحوالي (3479) مليون دولار، ويرجع سبب هذا الارتفاع الكبير خلال ثلاثة أعوام إلى الجهود الترويجية التي بذلتها مؤسسة تشجيع الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية وإجراءات تقليص مدة الموافقة والترخيص والتسجيل حتى وصلت إلى (14) يوماً، وهذا يدل على تحسن البيئة الاستثمارية في الأردن(منذر جابر محمد،2009م) ثم انخفضت بعدها في الأعوام 2007م– 2008م بسبب المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الأردن مثل العجز المستمر في الموازنة العامة والميزان التجاري، وارتفاع معدلات التضخم، والمديونية الخارجية، إضافة إلى تراجع المملكة في مجال التعليم والبحث والتطوير وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام (2008م).

ووفقاً لنفس التقرير فقد حلت المملكة بالمركز (49) عالمياً من مجموع (131)، والمركز (9) عربياً من أصل (14) وهذا يسجل لصالحها(مركز القدس للدراسات السياسية،2008م) وسبب الانخفاض في عام (2010م) هو بسبب الأزمة المالية حتى وصلت التدفقات في عام (2011م) إلى (1469) مليون دولار، وكانت نسبتها إلى الناتج (81.1) والى تكوين رأس المال (21.1)، ثم ارتفعت التدفقات بعدها حتى وصلت في عام (2014م) إلى (2009م) مليون دولار ثم انخفضت في عام (2015م) إلى (1274) مليون دولار ،بانخفاض بلغ نسبته إلى (36%) ومثلت هذه التدفقات ما نسبته (3.2%) من إجمالي حجم تدفقات الاستثمار الوارد إلى الدول العربية خلال العام (2015م) مقارنة بعام (2014م) الذي وصلت نسبته إلى (4.5%)، ليتراجع ترتيب الأردن مرتبة واحدة عربياً جذباً للاستثمار، وتكون السابع عربياً من مجموع (22) دولة، على الرغم من تعديل قانون الاستثمار الذي شمل حوافز وإعفاءات كثيرة، ويرجع السبب إلى أن المشكلة الرئيسية هي في تطبيق القانون، والإدارة الحكومية لعملية الاستثمار(غرفة صناعة الأردن،2014) ، أما مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن فقد بلغ في عام (2004م) حوالي (8316) الذي يمثل (0.13) إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما في نهاية فترة الدراسة فقد بلغ (30629) بنسبه من الناتج بلغت حوالي (0.12) وهذا الانخفاض يعود لنفس الأسباب أعلاه ، أما على صعيد التوزيع

القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر فيوضحه الجدول (2) الذي يبين أن قطاع العقارات احتل المركز الأول بنسبه بلغت (40.7%) جاء بعدها قطاع الفحم والغاز الطبيعي بنسبه بلغت (29.6%)

جدول رقم (2) : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن حسب التوزيع القطاعي ما بين(2004م–2015م) بالنسبة المئوية

القطاع	العقارات	الفحم والغاز الطبيعي	بناء ومواد بناء	المواد كيميائية	الآلات الصناعية والمعدات	المعادن	الفنادق والسياحة	الخدمات المالية	الاتصالات	الطاقة المتجددة	أخرى
النسبة %	40.7	29.6	3.5	9.1	2.6	2.1	2.0	1.8	1.5	1.4	5.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015م

أما إذا أتينا إلى الاستثمارات الواردة إلى الأردن حسب الدولة من 2004م – 2015م فيمثلها الجدول رقم (3) حيث نجد أن العدد الإجمالي للدول بلغ أكثر من (30) دولة أجنبية مستثمرة بالأردن وإن عدد الشركات المستثمرة بالمملكة الأردنية هو (245) شركة و(307) مشروع استثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية، نتج عنها (56059) وظيفة عمل وبتكلفة إجمالية (43459) مليون دولار، جاءت الولايات المتحدة الأولى في عدد الشركات بـ (48)، وجاءت بعدها الإمارات بـ (39) شركة، ثم الكويت بالمركز الثالث بـ (8) شركة، أما من حيث عدد المشاريع والوظائف والكلفة الإجمالية فقد جاءت الإمارات بالمركز الأول بـ (59) مشروع و(22490) وظيفة و(15447) مليون دولار، ثم الولايات المتحدة ب (53) مشروع و(7815) وظيفة، وجاءت روسيا بالمركز الثاني بعد الإمارات من حيث الكلفة الإجمالية بـ(10093) مليون دولار.

جدول رقم (3): الاستثمارات الواردة إلى الأردن ما بين(2004م–2015م) حسب الدولة

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	39	59	22490	15447
2	الولايات المتحدة	48	53	7815	3022
3	المملكة المتحدة	15	15	1725	408
4	هولندا	3	3	416	601
5	روسيا	5	5	1535	10093
6	لبنان	6	11	722	146
7	الهند	5	5	1336	1528
8	سويسرا	5	6	589	150
9	استراليا	4	4	527	301
10	فرنسا	15	19	3120	647
11	الصين	6	6	1737	637
12	كندا	3	3	210	82
13	استونيا	1	1	116	750
14	اليابان	2	2	342	520
15	كوريا الجنوبية	6	10	733	865
16	الكويت	18	25	4847	1121
17	مصر	5	9	3131	1178

18	تركيا	5	5	737	107
19	قطر	3	3	2540	359
20	العراق	1	1	61	16
21	ايطاليا	4	4	504	290
22	الدنمارك	3	3	257	142
23	البحرين	12	7	4614	1987
24	ألمانيا	5	5	220	23
25	اسبانيا	8	8	526	261
26	النرويج	2	2	188	39
27	السعودية	12	9	3103	2603
28	سنغافورة	1	1	192	48
29	اليمن	2	2	193	17
30	سلطنة عمان	1	1	212	13
	أخرى	8	8	321	49
	الإجمالي	307	245	56059	43459

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015م

ومن خلال ماتقدم نجد ان المملكة الأردنية لم تحصل على المستوى المطلوب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به، وتشريعها لقوانين الاستثمار والتعديلات التي أجريت عليها بالإضافة إلى المؤسسات الساندة لتلك التشريعات، فلازال الاقتصاد الأردني ضعيف وينتظر المعونات الخارجية، ومن أهم الاسباب والعوائق التي ادت الى عدم تدفق (FDI) الى الاقتصاد الاردني بحجم كبير هي :

1/ يعتبر قطاع الطاقة في المملكة الأردنية من اكبر القطاعات عبئاً على اقتصادها الوطني والسبب يعود إلى ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة إلى الأردن، بالإضافة إلى تبعات ذلك على المالية العامة، خاصة بعد الانقطاعات المستمرة للكميات المستوردة من النفط والغاز التي تأتي من العراق ومصر، ولان مصادر الطاقة نادرة في الأردن الأمر الذي يجعلها تستورد ما يزيد على (96%) من حاجة الأردن للطاقة.

2/ يعتبر الأردن واحداً من أفقر دول العالم للمياه، حيث يعاني من شح المياه الجوفية والتي تأتي من (12) حوضاً مائياً وتوفر حوالي(54%) من إجمالي المياه في المملكة،وكذلك يعاني من شح مياه الأمطار، التي يتفاوت سقوطها من سنة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، في حين يصل حجم الطلب الكلي على المياه في الأردن إلى (955) مليون متر مكعب سنوياً، الأمر الذي يولد فجوة بين العرض والطلب تقدر(105–175) مليون متر مكعب سنوياً (المرصد الاقتصادي الأردني المستقل،2014م) .

3/ العجز المستمر في الموازنة العامة بسبب محدودية الموارد المالية نتيجة ضعف البيئة الإنتاجية وانخفاض أسعار النفط المتكرر ولان الأردن معتمد على المساعدات الخارجية ،مما نتج عنه انخفاض تدفقات النقد الأجنبي والمساعدات التي تأتي للأردن من الخارج وهذا أدي بالأردن إلى اللجوء للاقتراض لتمويل العجز، فارتفعت الديون الخارجية.

4/ العجز في الميزان التجاري بسبب الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية لاعتبارات التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر العجز في الميزان التجاري من الظواهر الاقتصادية الخطرة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، والذي يؤثر بدوره بشكل سلبي على عجز الحساب الجاري (قصي الجابري وغيداء جعفر الزبيدي،2013م).

5/ التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الأردني بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما انعكس على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى الإجراءات الحكومية التي اعتمدتها المملكة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تضمنت إلغاء الإعفاءات الضريبية على عدد من السلع والخدمات(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التطورات الاقتصادية،2018م).

6/ البطالة التي أثرت على الاقتصاد الأردني وكانت بمستويات مرتفعة على الرغم من برامج الإصلاح المتعددة وذلك لأن نسبة مشاركة الأردنيين في العمل اتسمت بالانخفاض حيث لم تتجاوز في المتوسط العام (23%) من القوى العاملة، وهذا الأمر أدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع الأردني، بحيث أصبح الفرد يعول في المتوسط أربعة أفراد(محمد طاقة وآخرون، 2008م).

7/ تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية منذ نشأتها موئلاً دائماً للعديد من المواطنين العرب وغيرهم، من خلال هجرات مختلفة بين اللجوء والنزوح، حيث بدأت موجات اللجوء منذ القرن التاسع عشر، حين هاجر إليها الشركس من أحفاد المسلمين بعد الغزو الروسي لمناطق القوقاز مروراً بموجات النزوح الفلسطيني الكبرى والتي وصل عددهم في الأردن إلى ما يزيد عن مليون وستمائة ألف والى يومنا هذا، حيث يقدر عدد النازحين واللاجئين إلى الأردن بعد احتلال العراق في عام (2003) حوالي (750000) ألف وهو ما يشكل نسبة من سكان الأردن تصل إلى (15%)، وفي عام (2011) بلغ عدد النازحين واللاجئين من السوريين (1500) وفي عام (2012م) وصل عددهم إلى (230000) أما في عام (2013م) تجاوز عددهم الـ(952000) وهذا العدد تصل نسبته من سكان الأردن إلى (13%)، كل هذه الأعداد شكلت ضغوطاً على البنية التحتية للاقتصاد الأردني، من نقل ومواصلات ومياه وطاقه وتعليم وصحة وغيرها من الأمور الأخرى(خالد واصف الوزني،2014م).

النتائـــج :

1.عملت المملكة الأردنية على تحقيق إطار مؤسسي وتشريعي حيث تم سن وتعديل أكثر من (200) قانون وتشريع، وإمام هذه التشريعات تم إنشاء واستحداث المؤسسات المطلوبة والمساندة للاستثمار ومن هذه المؤسسات الغرف التجارية والصناعية والمؤسسات المالية، والمناطق التنموية والحرة، وهيئة تشجيع الاستثمار وهيئة الاستثمار، بالإضافة إلى أنها عملت أيضاً على تطوير وسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية ، إلا ان هذه التشريعات القانونية في الأردن لم تساهم في الحصول على المستوى المطلوب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب النقص الحاد في الطاقة الكهربائية والمياه ، والعجز المستمر في الموازنة العامة والميزان التجاري ، والتضخم المستمر والمرتفع و تحمل الأردن لأعداد كبيرة من النازحين واللاجئين .

2. أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن بدأت بالتزايد من (65) مليون دولار عام (2004م) الذي يمثل (72.9) من الناتج المحلي الإجمالي و(27.6) إلى تكوين رأس المال الثابت حتى وصلت هذه التدفقات إلى (3544) مليون دولار في عام (2006م) وهي أعلى قيمة لها طيلة فترة الدراسة، ويرجع سبب الارتفاع الكبير إلى الجهود الترويجية التي بذلتها مؤسسة تشجيع الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية وإجراءات تقليص مدة الموافقة والترخيص والتسجيل حتى وصلت إلى (14) يوماً، وهذا يدل على تحسن البيئة الاستثمارية في الأردن في تلك الفترة .

3. يتضح أن التدفقات انخفضت بعد عام (2006م) وكانت أيضاً متذبذبة بسبب الأزمة المالية العالمية ، والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الأردن مثل العجز المستمر في الموازنة العامة والميزان التجاري، وارتفاع معدلات التضخم، والمديونية الخارجية .

4. وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام (2008م) فقد حلت المملكة بالمركز (49) عالمياً من مجموع (131)، والمركز (9) عربياً من أصل(14) وهذا يسجل لصالحها.

5/تبين من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر أن قطاع العقارات احتل المركز الأول بنسبه بلغت (40.7%) جاء بعده قطاع الفحم والغاز الطبيعي بنسبه بلغت (29.6%).

6. أن العدد الإجمالي للدول المستثمرة في الأردن بلغ أكثر من (30) دولة أجنبية، و(245) شركة مستثمرة بالمملكة الأردنية وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية (307) مشروع في مختلف القطاعات الاقتصادية، نتج عنها (56059) وظيفة عمل وبتكلفة إجمالية (43459) مليون دولار، جاءت الولايات المتحدة الأولى في عدد الشركات بـ (48)، وجاءت بعدها الإمارات بـ (39) شركة، ثم الكويت بالمركز الثالث بـ (8) شركة.

7/ أما من حيث عدد المشاريع والوظائف والكلفة الإجمالية فقد جاءت الإمارات بالمركز الأول بـ (59) مشروع و(22490) وظيفة و(15447) مليون دولار، ثم الولايات المتحدة بـ(53) مشروع و(7815) وظيفة، وجاءت روسيا بالمركز الثاني بعد الإمارات من حيث الكلفة الإجمالية بـ(10093) مليون دولار.

التوصيات:

1. يرى الباحثان انه من الواجب الاستمرار بتشريع القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تعمل على تهيئة بيئة استثمارية ناجحة وقادرة على جذب اكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق تنمية اقتصادية.

2. تطبيق القوانين التي تم تشريعها بالشكل الصحيح والكامل وعدم إهمال جزء منها وتطبيق الجزء الآخر .

3. يوصي الباحثان بضرورة القضاء على المشاكل الاقتصادية من البطالة التضخم وعجز في الموازنة العامة والميزان التجاري من خلال إتباع سياسات اقتصادية صحيحة، و رفع مستوى الاقتصاد الاردني من خلال الحصول على اكبر حجم من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

4/ العمل على تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة من خلال توجيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى جميع القطاعات الاقتصادية ، دون الاهتمام بقطاع وترك الآخر .

5/ ضرورة توجيه الاستثمارات نحو توليد الطاقة الكهربائية من خلال إنشاء المحطات الخاصة بها مثل محطات الطاقة الشمسية وغيرها ، من اجل القضاء على أزمة الطاقة وعدم استيراد الحجم الأكبر منها وتوفير مبالغ شرائها أو استيرادها إلى حاجات أخرى.

المراجع :

1. خالد واصف الوزني، (2014م) ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة، دراسة تقديرية لإطار المغانم والمغارم، جمعية مؤسسة كونراد اديناور، عمان، مطبعة فينيفيا.

2. أكرم كرمول، (2016م) ، تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمار عبر تاريخ الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع.

3. عميروش محند شلغوم ، (2012م) ، دور المن اخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة الحسن العصرية بيروت .

4. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ،(2008م) ، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بلدان عربية مختارة للفترة (1990 – 2000) جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة .

5. زياد محمد أبو ليلى ،(2003م) ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن للفترة (1976 –2003) جامعة اليرموك، أطروحة دكتوراه غير منشورة .

6. ظاهر شاهر القشي، (2007م) ، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر، الملتقى الدولي بعنوان (النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية IFRS– IAS) (والمعايير الدولية للمراجعة ISA) التحدي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر،ص 11.

7. حازم بدر الخطيب ، (2002م) ، اهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة "حالةالأردن" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 .

8. غرفة تجارة عمان، قانون الاستثمار رقم 30 لسنة 2014م .

9. قصي الجابري وغيداء جعفر الزبيدي، (2013م) ، اثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة (1990–2010)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة السادسة والثلاثون، العدد97، ص 28.

10. منذر جابر محمد، (2009م) ، أهمية جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 2، ،ص 173.

11. محمد طاقة ومحمود نور وحسين عجلان، (2008م) ، الاستثمار العربي واثره على الاقتصاد الاردني "دراسة تحليلية" ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 17 ،العدد السابع، ص 23.

12. التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار (سنوات متفرقة)، 1995 – 2004 .

13. غرفة صناعة الأردن ، مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية ، تطور حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن تقاري ، 2014 و 2016 .

14. مركز القدس للدراسات السياسية، ندوة بعنوان "البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، 2008 ، ص 6.

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، 2015، ص11 .

16. المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، التحديات الاقتصادية في الأردن، التقرير السنوي الأول، 2014 ، ص 13–15.

17. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التطورات الاقتصادية، مديرية السياسات والاستراتيجيات قسم الاقتصاد الوطني، 2018.

18. غرفة تجارة عمان، قانون الاستثمار رقم 30 لسنة 2014.

19. UNCTAD، (2013) , INVESTMENT COUNTRY PROFILES JORDAN U.N، New York and Geneva .

20. UNCTAD، (2018) , INVESTMENT COUNTRY PROFILES JORDAN: Investment and New Industrial Policies U.N، New York and Geneva.

21. UNCTAD، (2013) , (World Investment Report Global Value Chains: Investment and Trade for Development) U.N، New York and Geneva.

22. UNCTAD (FDI inflows as the proportion of total fixed capital formation، 1990-2016) U.N، New York and Geneva ، 1990-2016.
23. UNCTAD(FDI inflows as a percentage of gross domestic product، 1990-2015) U.N، New York and Geneva ، 1990-2015.
24. UNCTAD. (word investment report: foreign. Direct investment and the challenge ofdevelopment U.N new york and Geneve.1999
25. ESCWA , (2000) , (the role of foreign direct investment in Economic development in Ecwamember countries V.N new york.